Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 2, 2023

Deanship of Scientific Research

Interpretation of the Crime of Theft in the Light of the Theory of Rational Choice

Ayman Alkrimeen[1], Rami Aljbour*[2], Areen Alkhawaldeh[3]

[1] Department of Police Sciences, Police College, Qatar.

[2] Department of Social Sciences, Ajloun University College, Al-Balqa Applied University, Jordan.

[3] Department of Counseling and Mental Health, Faculty of Educational Sciences, the World Islamic Sciences and Education University, Jordan.

Received: 10/7/2021
Revised: 5/12/2021
Accepted: 4/1/2022
Published: 30/3/2023

* *Corresponding author:*
rami.aljbour@bau.edu.jo

Citation: Alkrimeen, A., Aljbour, R., & Alkhawaldeh, A. Interpretation of the Crime of Theft in the Light of the Theory of Rational Choice. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(2), 410–425.
https://doi.org/10.35516/hum.v50i2.4951

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to explain the crime of theft in the light of the theory of rational choice.

Methods: the study used the social survey method to collect data from a sample of 181 inmates. They study conducted a field study on inmates in Jordan's correction and rehabilitation centers.

Results: The study found a moderate effect of initial engagement, criminal incidents, and continuous indulgence in committing the crime of theft. The study also revealed statistically significant differences between the viewpoints of the study sample regarding the level of influence of initial engagement and the criminal incident based on gender and age.

Conclusions: The study recommends the necessity to achieve social justice through the development of legal systems by the legislative authority. The study also recommends the importance of strengthening the complementary function of the police, as they are the competent authority for the protection of public and private property and the implementation of the law.

Keywords: Rational choice theory, robbery, criminal incident.

تفسير جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني

أيمن الكريميين[1]، رامي الجبور[2]*، عرين الخوالدة[3]

[1] قسم علوم الشرطة، كلية الشرطة، قطر.

[2] قسم العلوم الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

[3] قسم الإرشاد والصحة النفسية، كلية العلوم التربوية، جامعة العلوم الإسلامية، الأردن.

ملخّص

الاهداف: هدفت الدراسة إلى تفسير ارتكاب جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني .

المنهجية: اعتُمد منهج المسح الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (181) نزيلًا؛ حيث أجريت دراسة ميدانية على المحكومين من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن .

النتائج: أظهرت النتائج أنّ هنالك تأثير لعناصر الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر في ارتكاب جريمة السرقة؛ حيث جاءت جميعها بدرجة متوسطة وبأوساط حسابية (3.07)،(3.59)،(3.11) على التوالي، كما أظهرت النتائج ان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية نحو مستوى تأثير عناصر الانخراط المبدئي والحدث الجرمي باختلاف متغيرات (النوع الاجتماعي، العمر) لعينة الدراسة .

الخلاصة: توصي الدراسة في تحقيق العدالة الاجتِمَاعِيّة للجميع من خلال وضع نظم قانونيّة من قبل السلطة التشريعية، وتعزيز الوظيفة التكاملية للشرطة لأنها الجهة المختصة في حماية الممتلكات العامة والخاصة وتنفيذ القانون.

الكلمات الدالة: نظرية الاختيار العقلاني، السرقة، الحدث الجرمي.

المقدمة

تعدُّ جريمة السرقة من الجرائم الواقعة على الأموال، وقد عرّف المشرّع الأردني جريمة السرقة في المادة (399) من قانون العقوبات الأردني بأنها: الاستيلاء بنية التملك على مال منقول للغير دون رضاه. وحيث أنّ جريمة السرقة تندرج ضمن أنماط الافعال الاجرامية الأخرى التي عاقب على ارتكابها المشرّع فقد نظّم لها عقوبة تصل الى الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة في حال ارتكابها من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص مستجمعه الظروف المشددة التي أشار اليها المشرّع في المادة (400) من ذات القانون (قانون العقوبات، 1960).

ومع ذلك نجد أنّ هناك أشخاصًا يرتكبون هذه الجريمة ومنهم من يكرر ارتكابها، وهذا ما أشارت اليه التقارير الاحصائية الصادرة عن مديرية الأمن العام، إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة جريمة السرقة على اختلاف تصنيفها (الجنائية – الجنحوية)، خلال الأعوام الخمسة من (2016 – 2020)، حيث بلغت (37.26%) من مجموع السرقات الكلي (التقرير الاحصائي الجنائي، 2020).

وتُعد نظرية الاختيار العقلاني أو ما تسمى بنظرية العمل العقلاني من النظريات الحديثة المفسرة للجريمة والسلوك المنحرف، التياعتمدت في تفسير الانحراف والجريمة على أفعال وسلوك الفرد ذاته، وترتبط هذه النظرية بكل من(Cornish &Clark, 1986)، ثمّ طورها كورنيش بالاشتراك مع فيلسون عام 1993م، بعد أن قرَّباها الى نظرية النشاط الرتيب وذلك في سياق اهتمام كل منهما بالفعل الاجرامي والدوافع وراء فعل السرقة على وجه التحديد، وهناك العديد من علماء الجريمة ممن تبنوا على الأقل بعض أجزاء هذا المنظور بمن فيهم ترافس هرشي في عام1986 (عبدالهادي، 2016).

إنّ نظرية الاختيار العقلاني تُفسّر دوافع المجرمين نحو الجريمة كمحاولة لتلبية الحاجات العادية، والعقلانية هي عملية صنع القرار لتحديد الفرص لتلبية هذه الحاجات، وتحديد التكاليف المحتملة للفعل والمنافع المتوقعة، وليست العقلانية الكاملة مطلوبة من قبل المنظور، ولا يُفترض أن يكون الجاني متمرسًا في عملية صنعه للقرار حتى أنّ المعلومات الدقيقة أو المناسبة ليست ضرورية، وهكذا فإنه من الأكثر دقة القول أنّ الجناة يُبرهنوا على عقلانية محدودة وليست تامة، وهذا ما أكدته دراسة بول كامويل وزملاءه (Cromwell et al, 1991) بأنّ النموذج العقلاني التام لصناعة القرار في سرقة المناطق السكنية لا يمكن دعمه، اذ أنّ لصوص المنازل المحترفين ينخرطون جزئيًا في الحساب عملية العقلاني للمكاسب والمخاطر قبل أن يقرروا سرقة منزل، ويؤكد(De haan & Vos, 2003)، في ذات السياق أنّ نظرية الخيار العقلاني على نحوها الخالص لا تقدم تفسيرا ملائمًا للسلوك الاجرامي الا عندما يتم توسعتها لتشمل متغيرات تتجاوز مسالة المنفعة المتوقعة، ويقول(Opp,1997)) أيضًا بأنّ السلوك الاجرامي يتم تفسيره بصورة أفضل عن طريق نموذج متسع يفترض عقلانية محدودة ويترك مجالًا للحوافز اللينة، وكذلك للضغوطات الملموسة وغير الملموسة الموجودة في الشبكات الاجتماعية غير الرسمية. (Williams & McShane, 2013).

يرى منظرو الاختيار العقلاني أنّ الجرائم هي نتيجة للخيارات العقلانية المعتمدة على تحليل التكلفة والمنفعة، وهكذا يقرر الأفراد ارتكاب الجريمة من أجل المنفعة أو توسيع تلك المنافع والإقلال من التكاليف، فالفرد يقرر ارتكاب الجريمة والاستمرار فيها من عدمها، أو الانسحاب منها بناء على الحاجات من خلال النظر إلى الخيارات المتعددة لإشباع حاجاتهم، وتسمى هذه الحالة الانخراط المبدئي أو قرارات الانخراط، ويتحكم فيها العديد من العوامل منها: الخبرات السابقة والتجارب بما فيها النواحي الأخلاقية، ونظرتهم إلى أنفسهم، والقدرة على التخطيط والتنفيذ، وهذه الأنماط من القرارات هي أداتيه في وزن التكاليف والمكاسب، وهذا ما اشار اليه كن تنل (Tunnel, 1992) في دراسته التي أجراها من خلال اجراء مقابلات مع مرتكبي جرائم السرقة المكررين، حيث وجد بأنّ النقود كانت الدافع الأول لقرارات الانخراط في الجريمة، أمّا عندما يتخذ الفرد القرار بارتكاب الجريمة و يحدد نوعها، فهذا ما يسمى نموذج الحدث الجرمي أو قرارات الحدث، وهذا القرار يتأثر في عدة عوامل منها على سبيل المثال، الموقف الآني الفردي اعتمّادا على التكلفة والمنفعة، حيث تختلف العوامل باختلاف نوع الجريمة المرتكبة، وهنا يكون القرار بناء على التكتيكات التي اتخذها الجناة للقيام بجريمة ما (المتطلبات الملقاة على الجناة) والمحددة مسبقا، فإذا كانت تلك التكتيكات سهلة تحصل قرارات الانخراط على منافع محتملة، أما إذا كانت صعبة فسوف تفقد قرارات الانخراط المكاسب المحتملة.. وهذا ما أشار اليه ماتسودا وزملائه (Matsuda et al, 2006) فيما يخص القرارات المتعلقة بالحدث الجرمي حيث وجد بعض الدعم الإمبريقي لنموذج سرقات وعنف الراشدين، الذييدمج الخبرات التعليمية والاختيار العقلاني بأنّ الأفراد يبدأون بالاحتمالية الذاتية المسبقة لحدث ما، فيتم جمع المعلومات التي راكموها عند هذا الحد، ثمّ يستخدموها في تحديث ومراجعة تقديراتهم الاحتمالية (Williams & McShane, 2013).

وهنا تُثار عدة أسئلة حول طبيعة القرارات المتخذة من قبل الجناة، ومدى عقلانيتها، في ارتكاب جريمة السرقة، وتتمثل في الآتي: هل يقوم المجرمون قبل البدء بارتكاب جريمة السرقة بعملية حسابية - اتخاذ قرارات عقلانية قائمة على مدى ما اذا كان الخيار يُعظّم المكاسب ويقلل الخسائر- تُفيد بأنهم سوف يحصلون على منافع من ارتكابها؟ وهل تقديراتهم معقولة لمخاطر القبض عليهم واعتقالهم؟ وهل يفكرون بالتبعات القانونية المحتملة والمترتبة على أفعالهم قبل ارتكابها؟ وهل ترتكب الجريمة بقصد المتعة؟ وهل المجرمون الذين يرتكبون الجرائم على نحو منتظم بعدّ الجرائم مهنة يستندون الى عملية صُنع قرارات ذات طابع عقلاني كلي؟ إنّ الاجابة عن هذه الأسئلة تعتمد على اذا ما كنّا نعتقد بأنّ النظرية تفترض أنّ الخيار العقلاني الخالص أو الجزئي يعمل ضمن مجال الجريمة.

ولهذا اختار الباحثون نظرية الخيار العقلاني في تفسير جريمة السرقة بعدّها ذات طابع تفسيري شمولي، لكل من اتخاذ القرار بارتكاب جريمة محددة أو الابتعاد عن الجريمة، أو اتخاذها كمهنة. من خلال دراسة عناصر جريمة السرقة ضمن محاور النظرية الثلاثة المتعلقة ب (الانخراط المبدئي، والحدث الجرمي، والانغماس المستمر) على الأشخاص غير الأسوياء في مراكز الاصلاح والتأهيل، لتعرُّف العناصر المهمة في صُنع القرار، التيتدفع نحو ارتكاب جريمة السرقة في كل محور من محاور النظرية.

مشكلة الدراسة

تعدُّ جريمة السرقة من الجرائم المنتشرة في المجتمعات المختلفة، والمجتمع الأردني كأحد هذه المجتمعات تظهر فيه هذه الجريمة حيث كشفت نتائج التقرير الاحصائي لمديرية الأمن العام زيادة ملحوظة في نسبة جرائم السرقة والشروع بالسرقة خلال الأعوام الخمسة من (2016 – 2020)، حيث بلغ مجموع جرائم السرقة والشروع بالسرقة على نحو عام (78829) جريمة (التقرير الاحصائي لإدارة المعلومات الجنائية – مديرية الأمن العام، 2020).

لذلك جاءت هذه الدراسة لتفسير ارتكاب جريمة السرقة وتحديد دور كل من الجاني والمجني عليه والهدف "محل السرقة"، في وقوع جريمة السرقة في ضوء المجالات الرئيسية لنظرية الاختيار العقلاني المتمثلة في (قرارات الانخراط المبدئي، وقرارات الحدث الجرمي، وقرارات الانغماس المستمر) بعدّها أحد النظريات الحديثة المفسرة للجريمة والسلوك المنحرف، وتتلخص مشكلة الدراسة في كشف العلاقة بين كل من سلوك (الجاني، المجني عليه، والهدف المناسب "محل السرقة") في وقوع جريمة السرقة.

أسئلة الدراسة

انَّ الدِّراسة تسعى إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مستوى تأثير عناصر الانخراط المبدئي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟
2. ما مستوى تأثير عناصر الحدث الجرمي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟
3. ما مستوى تأثير عناصر الانغماس المستمر في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟
4. هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) نحو تأثير عناصر" الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، التيتعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر)؟

أهداف الدراسة

إنّ الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تفسير جريمة السرقة في ضوء المجالات الرئيسية لنظرية الاختيار العقلاني المتمثلة في (قرارات الانخراط المبدئي، وقرارات الحدث الجرمي، وقرارات الانغماس المستمر) على عينة من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن ويتفرع عنها الأهداف الفرعية التالية:

1. تعرُّف مستوى تأثير عناصر الانخراط المبدئي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.
2. تعرُّف مستوى تأثير عناصر الحدث الجرمي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.
3. تعرُّف مستوى تأثير عناصر الانغماس المستمر في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.
4. الكشف عن الفروق في اجابات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير (النوع الاجتماعي، العمر).

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة في جانبين هما:

1. **الجانب النظري (العلمي)**: تنبع أهمية الدراسة من تطبيق مجالات نظرية الاختيار العقلاني على سلوك السرقة لبيان مدى مساهمة الضحية في خلق فرصة لممارسة هذا السلوك من قبل الجناة ورد فعلهم نحو فرصة الحدث الجرمي، ومدى تأثير الخبرات السابقة والتعلم لدى الجاني في ارتكاب سلوك جريمة السرقة، وتعّد هذه الدراسة من اولى الدراسات –على حد علم الباحثين – التي تبحث في هذا الجانب، كما أن الدراسة الحالية ستساهم في اثراء الجانب النظري والعلمي ولتقدم توصيات للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات للكشف عن اسباب اخرى لوقوع جريمة السرقة.
2. **الجانب التطبيقي (العملي)**: بالإضافة إلى الأهمية العلمية للدراسة في المقياس المستخدم لتفسير جريمة السرقة في ضوء مجالات نظرية

الاختيار العقلاني، مما يجعل للمقياس قيمة بحثية يمكن الإفادة منه في دراسات لاحقة لتفسير جرائم أخرى مرتبطة بالسرقة مثل العنف وتعاطي المخدرات، كما ستساعد نتائج الدراسة الحالية المختصين في إعداد برامج للوقاية من الجريمة عبر رفع مستوى الوعي لدى الناس للابتعاد عن العوامل التي تدفعهم الى ان يكونوا مجنيًا عليهم، وتحصينهم من السلوكات التي تُسهم في تحول المجني عليهم المحتملين الى مجني عليهم فعليين.

التعريفات الإجرائية:

الاختيار العقلاني: يُعرّف الباحثون الاختيار العقلاني إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه الحالة التي تقضي الاختيار العقلاني للجاني في ارتكاب جريمة السرقة او عدم ارتكابها من خلال توافر المعلومات التامة والمعلومات الناقصة في ما يتعلق بالنتائج التي سوف تترتب على المسارات المختلفة التيسيتبعها الفعل.

السرقة: ويعرفها الباحثون إجرائيًا: بالدرجة التي سيتم الحصول عليها من اجابات النزلاء عن بنود الاستبانة المعدة لقياس ارتكاب جريمة السرقة في ضوء فرضيات نظرية الاختيار العقلاني والمستخدمة في هذه الدراسة.

نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل: جميع النزلاء (ذكورًا واناثًا) المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل في الأردن على جُرم السرقة، والمسجلين في سجلات مديرية الأمن العام خلال الفترة 2020/9/1 – 2020/12/28.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتحدد هذه الدراسة بمقياس نموذج السرقة في عناصره الثلاثة: الانخراط المبدئي، والحدث الجرمي، والانغماس المستمر، وما يتمتع به من صدق وثبات.

الحدود البشرية: أجريت هذه الدراسة على عينة من النزلاء (الذكور والإناث) المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

الحدود المكانية: طُبقت الدراسة على نزلاء "مركز اصلاح وتأهيل الجويدة (للذكور والاناث)"، "ومركز اصلاح وتأهيل ماركا للذكور" في الأردن.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الفترة بين 2021/3/1 – 2021/3/28.

الإطار النظري: تُفسّر نظرية الاختيار العقلاني دوافع المجرمين نحو الجريمة كمحاولة لتلبية الحاجات العادية، والعقلانية هي عملية صنع القرار لتحديد الفرص لتلبية هذه الحاجات، وتحديد التكاليف المحتملة للفعل والمنافع المتوقعة، وليست العقلانية الكاملة مطلوبة من قبل هذا المنظور، ولا يُفترض أن يكون الجاني متمرسًا في عملية صنعه للقرار حتى أن المعلومات الدقيقة أو المناسبة ليست ضرورية، وهكذا فإنه من الأكثر دقة القول أنّ الجناة يُبرهنوا على عقلانية محدودة (الوريكات، 2013).

لقد طوّر مُنظّري الاختيار العقلاني نماذج للعقلانية الجزئية التي تدمج الضغوطات وتأثيرها على الخيارات من خلال نقص المعلومات، والقيم الأخلاقية والتأثيرات الأخرى عن السلوك الإجرامي، وبرغم ذلك فإن منظري الاختيار العقلاني عادة ما يشيرون إلى المجرم العقلاني وإلى العناصر العقلانية في الجريمة لبيان كيف أن العقلانية والتعقل محدودتان ومقيدتان، والنماذج التي تم التحقق منها إمبريقيًا في الدراسات تستند إلى افتراضات الحد الأدنى من العقلانية، وهذا ما ذهب إليه كل من(Cronish & Clarke,1986: Bennet,1986: Carrol & Weaver,1986:Harding,1990: Piquuero & Rengert,1999: La-nier & Henry,1998: Haan & Vos,2003 Akers & Sellers,2009).

وتُعدّ الاتجاهات النظرية ركن أساسي لربط الظواهر المراد دراستها بإطار علمي تستند عليه ومن النظريات المفسرة لموضوع الدراسة نظرية أسلوب الحياة: لهيندلينق وجوتفردسون وجارفيلو (Hindling & Gottfredson & Garofalo,1978) حيث ترى هذه النظرية أن أسلوب الحياة أو الأنماط الحياتية قد تقود أناس معينين أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مجني عليهم وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا، ويتساءل كل من هيندلينق وقوتفردسون وجارفيلو: لماذا نجد شخصًا أو مجموعة ما أكثر عرضة لأن يكون أو يكونوا ضحايا للجريمة؟ والإجابة تكمن في ان أسلوب حياتهم قد اوقعهم في ذلك، وتتكون هذه النظرية من ثلاثة أجزاء وهي: (1) الأدوار الاجتماعية (2) المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي (3) الجزء العقلاني المتعلق باتخاذ القرار أو السلوك المناسب. وهنا يرى أصحاب هذه النظرية أن الأدوار الاجتماعية والمكانة البنائية الاجتماعية يتفاعلان معا في اتخاذ القرار العقلاني في أن يكونوا عرضة أو لا للجريمة، أن نمط وأسلوب الحياة على علاقة عضوية بمخاطر التعرض للجريمة (Jones, 2017).

كما تفسر نظرية النشاطات الرتيبة التي طورها كوهن وفيلسون (Cohen & Felson, 1978) حدوث الجريمة، حيث أخذو العناصر الأساسية للزمان والمكان، والموضوعات والأشخاص ووضعوها في ثلاث فئات من المتغيرات التي تزيد أو تنقص من احتمالية أن يكون الأشخاص من ضحايا جرائم الاتصال المباشر، سواء كانت هذه الجرائم واقعة على الأشخاص أو الممتلكات، والعناصر الأساسية الثلاث من المتغيرات التي حددها كوهن وفيلسون ((Brown & Geis, 2013 وهي: (1) المجرم ذو الرغبة ويعني ذلك أن أي شخص قد يرتكب جريمة ما ولأي سبب، (2) الهدف المناسب، الذيقد يكون

شخصا أو شيئا ما وهنا نجد أن (Cohen & Felson, 1978) لم يتحدثا عن الضحية فيتساوى لديهم الملكية مع الإنسان في الزمان والمكان، وربما الرغبة منهم لتجنب الحديث عن الجانب الأخلاقي، (3) غياب الرقابة وليس المقصود هنا رجال الأمن على الأغلب بل وسائل الرقابة الإلكترونية والأقفال الآمنة أو ربما الجيران.

لقد أشار كوهن وفيلسون أن النشاطات الرتيبة وخاصة في ما يتعلق بالمسافة بين السكن والعمل، الذيمن شأنه أن يخلق فرصا مناسبة لارتكاب الجرائم، حيث تضمنت نظريتهم لجرائم السلب والنهب ثلاثة عناصر رئيسية-خاصة في ما يتعلق بالضحايا- وهي: (1) وجود دافع لدى المجرم يؤثر فيه ويدفعه إلى ارتكاب جريمته، (2) أهمية توافر هدف مناسب، ويعني ذلك وجود هدف ذو قيمة يستحق السرقة، (3) غياب الحراسة المتيقظة ويعني ذلك عدم وجود من يستطيع أن يمنع حدوث الجريمة. (الوريكات، 2013).

واضاف كلوارد وأوهلن (Cloward & Ohlin, 1960) في نظرية تباين الفرص بعدين أساسيين هما: مدى توافر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل المشروعة والمقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف وهذا البعد مستمد من نظرية الأنومي، والبعد الاخر يتعلق في مدى توافر الفرص المنحرفة – غير المشروعة – لتحقيق الأهداف متضمّنا الجماعات والأنماط السلوكية المنحرفة المستمدة من نظرية المخالطة الفاضلة، وتذهب هذه النظرية في تفسيرها للسلوك المنحرف إلى أن شباب الطبقة الدنيا في المناطق الحضرية يعيشون في عالم يعاني من انفصال كبير بين الآمال والأهداف وبين الفرص المشروعة المتاحة لتحقيق وبلوغ تلك الآمال والأهداف مع وجود فرص منحرفة – في نفس الوقت – متاحة لشباب هذه الطبقة المحرومة لتحقيق هذه الأهداف وبين ما هو متاح من وسائل مشروعة يعد المصدر الأساسي لمشكلة التكيف أما إذا أغلقت الفرص المشروعة وغير المشروعة فإن ثلاثة نماذج للانحراف تظهر (Liebling et al., 2017; Matthews, 2014).

مما سبق يرى الباحثين أن نظرية الاختيار العقلاني تختلف في مجموعة من النقاط عن النظريات الأخرى، فنلاحظ أن هذا المنظور حاول أن يقدم إطارًا لتفسير كافة أشكال الجرائم على عكس النظريات الأخرى التي تحاول فرض وحدة مفاهيمية على السلوكات الجنائية المختلفة من خلال وضعها تحت مفاهيم عامة مثل (الانحراف، الجنائية وغيرها)، ثم نجد بأن الاختيار العقلاني يرى أن تلك الاختلافات ضرورية من أجل عمليات الفهم والضبط، كما أنه يؤكد على القرارات المتلاحقة من قبل الجاني وبنفس الوقت يركز على الموقف والحدث والحوافز، وهذا ما أشار اليه (Cornish & Clark, 1985: Newman et al, 1997)، إلا أن منظري نظرية الاختيار العقلاني يدعون أكثر بكثير من مجرد توسعة مجال نظرية الردع، فهم يقدمون النظرية على أنها نظرية عامة ذات طابع تفسيري شمولي لكل القرارات المتعلقة بارتكاب جريمة محددة أو الابتعاد عن الجريمة أو اتخاذها كمهنة، والقرارات تقوم على توقعات المجرم للجهود التي يبذلها والمكاسب المتحققة، مقارنة باحتمالية وشدة العقوبة والتكاليف الأخرى للجريمة، علمًا بأن النظريات الأخرى لم تغفل ذلك ولكن لم تركز على تلك المفاهيم على نحو مناسب.

الدّراسات ذات الصلة:

الدّراسات العربية:

- أجرت (الفواعير، 2017) دراسة جاءت بعنوان: "العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية"، التي هدفت إلى تعرُّف العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت منهج المسح الاجتماعي عن طريق استخدام أداة الاستبيان، وتكونت عينة الدراسة من (220) طالبة، وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو العوامل الاقتصادية والدينية والثقافية كعوامل أساسية في ارتكاب الإناث لجريمة السرقة وفقا لمتغير النوع الاجتماعي باستثناء العامل الاجتماعي. في حين تعد تلك العوامل متوسطة الأهمية بالنسبة للذكور.

- واجرى (الشديفات والرشيدي، 2016) دراسة جاءت بعنوان: "العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل"، التي هدفت الى تعرُّف القوى والعوامل الاجتماعية المؤدية الى دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة والعودة لها، وقد تكونت عينة الدراسة من (150) نزيلًا، وتوصلت الدراسة الى أنّ معظم أفراد عينة الدراسة معدلات دخولهم الشهرية متدنية ويقعون تحت خط الفقر، وأن الجريمة في المدن الحضرية والكبيرة والصناعية أكثر انتشارًا فيها من القرى والأرياف والبوادي، كما أن جماعات الأصدقاء و ورفاق السوء كان لهم دور كبير في دفع أفراد العينة لارتكاب الجريمة، اضافة الى ان الظروف والاوضاع الأسرية المحيطة شكلت مناخًا اجتماعيًا ملائمًا لممارسة الجريمة.

- كما أجرى (عبدالهادي، 2016) في دراسة جاءت بعنوان: "دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة"، حيث هدفت الدراسة الى تعرُّف دور المجني عليه في ارتكاب جريمة السرقة، وتعرُّف خصائص المجني عليه في ارتكاب الجرائم، وكذلك الفروق بينهم بحسب المتغيرات المتوافرة (نوع الجريمة، جنس المجني عليه، ومهنته)، واستخدم الباحث طريقتي دراسة الحالة وتحليل المضمون، وقد تكون مجتمع الدراسة من(265) حالة جرمية كنماذج لدور المجني عليه في ارتكاب الجريمة، وقد توصلت الدراسة الى أن (49) حالة من حالات جرائم السرقة لعب المجني عليه دورًا ايجابيًا في وقوع الجريمة،

منها (17) حالة كان محل السرقة هو مسكن منعزل، اعتاد اصحابها على مغادرتها وتركها دون اتخاذ تدابير الأمن والسلامة.

- كما أجرى (المراشده، وآخرون، 2013) دراسة بعنوان "الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة من (2000-2008)" وقد هدفت الدراسة إلى تعرُّف حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن وأنواعها والكشف عن أهم العوامل المؤدية إلى ارتكابها؛ وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن تزداد من عام إلى آخر وكانت أكثر الجرائم ارتكابًا جريمة السرقة ثم جرائم إساءة الائتمان ثم جرائم الاحتيال ثم الاختلاس والرشوة؛ كما توصلت الدراسة إلى أن الذكور أكثر ارتكابا للجرائم الاقتصادية من الإناث حيث بلغت جرائم الذكور 91% مقابل 30.2% للإناث وان ذوي الدخول المتدنية المنخفضة هم أكثر ارتكابا للجريمة.

- وأجرى (الزواهرة، 2010) دراسة بعنوان "محددات جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مركز إصلاح وتأهيل بيرين"، وهدفت الدراسة إلى تعرُّف محددات جرائم السرقة في محافظة الزرقاء، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي والمقابلة الشخصية وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب وراء ارتكاب النزلاء للسرقة هي تدني أجور العاملين والعمل لساعات طويلة وكذلك الفقر والبطالة.

- وفي دراسة أجرتها (العتيلي، 2008) بعنوان" أنماط العلاقات السائدة بين النزيلات في مركز الإصلاح والتأهيل الجويدة " التي هدفت إلى تعرُّف الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنزيلات واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي للنزيلات متدني بنسبة (11.02%)؛ أما الحالة المهنية فكانت معظمهم بلا عمل وكانت نسبة النزيلات العاطلات عن العمل (11%) مما يدل على أن البطالة كانت من أهم عوامل ارتكابهن للجريمة.

الدّراسات الأجنبية:

- أجرى (Jacobs & Cherbonneau, 2019) دراسة جاءت بعنوان " التوفيق بين العاطفة والاختيار العقلاني: السرقة السلبية، وعدم الصلة بالنتائج، وإغراء التدمير"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تعرُّف السلبية لدى الجناة في حالات السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني، وقد تكون مجتمع الدراسة من (35) لصًا في مدينة كبيرة في غرب ووسط الولايات المتحدة، من خلال إجراء المقابلات النوعية المتعمقة، وقد كان أبرز النتائج أن الإجرام السلبي هو سلوك خبيث وحاقدي / أو مدمر وغرضه عادة ما يكون من اجل المتعة (أي إشباع قصير المدى) أكثر من كونه وسيلة لزيادة الموارد أو معياري (أي أخلاقي)، مما يعزز لديهم عدم الأهمية للعواقب الناجمة عن السرقة، وهكذا إطلاق العنان لسلوك طائش غير مسؤول.

- وأشار (Neissl et al., 2019) في دراستهم التي جاءت بعنوان: "الاختيار العقلاني والفجوة بين الجنسين في الجريمة: تأسيس نظرية عمومية الاختيار العقلاني في روسيا وأوكرانيا"، هدفت الدراسة إلى اختبار نظرية الاختيار العقلاني عبر مجموعات الجنسين في ارتكاب الجريمة، باستخدام البيانات المأخوذة من عينة عشوائية تكونت من (1435) بالغًا يقيمون في لفيف، أوكرانيا، ونيجني نوفغورود، روسيا، تسعى إلى تحديد ما إذا كان لدى الرجال والنساء تصورات مختلفة لمخاطر العقوبات ومكافآت الجريمة، وما إذا كان تكوين هذه التصورات خاصًا بنوع الجنس، وما إذا كانت التجارب ذات الشواهد تتنبأ بالسلوك الإجرامي على قدم المساواة للرجال والنساء. وقد برز عدة نتائج من أهمها: بالنسبة لكلا الجنسين، تبدو تصورات مكافآت الجريمة أكثر أهمية من التهديدات بالعقوبات وتفسر جزئيًا الارتباط بين التجارب الشخصية والمخالفة غير المباشرة للجريمة. كما توصلت الدراسة الى ان أداء نظرية الاختيار العقلاني ثابت لكن ليس متطابقًا في تفسير الجريمة من قبل الرجال والنساء، ويبدو أن الفجوة بين الجنسين في الجريمة تعكس الاختلافات بين الرجال والنساء في مستويات المكافآت المتصورة، التي يتم اكتسابها على الأرجح من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة مع الجريمة وكذلك من خلال الروابط العاطفية بين الجنسين.

- وأكد (Vandeviver & Bernasco, 2019) في دراستهم التي جاءت بعنوان: "الموقع، الموقع، الموقع: تأثيرات سمات الحي والمنزل على تحديد هدف اللصوص"، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان الجناة يأخذون بعين الاعتبار السمات البيئية على نطاقات مكانية متعددة عند اختيار أهدافهم، ودراسة التأثير المتزامن لسمات مستوى الحي وخصائص مستوى الإقامة في اختيار اللصوص للسطو على تلك المساكن، وتم جمع بيانات عن (679)عملية سطو نفذها (577) لصًا، تم ارتكابها بين عامي (2005-2014) مع بيانات حول ما يقرب من (138000) مسكن في (193) حيًا سكنيًا في غنت، بلجيكا. وذلك باستخدام نهج الاختيار المكاني المنفصل، ثم تقدير التأثير المشترك لسمات مستوى الحي ومستوى الإقامة على اختيار اللصوص المستهدف في نموذج لوغاريتم شرطي، وقد كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن اللصوص يفضلون السطو على المساكن في الأحياء ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والمساكن المنفصلة، والمساكن المكونة من طابق واحد، والمساكن التي يسكنها المستأجر، والمساكن في الأحياء التي استهدفوها سابقًا ومؤخرًا بالسطو، والمساكن القريبة من منازلهم، ووجود تفاعلات كبيرة عبر المستويات بين سمات الحي والإقامة في اختيار هدف السطو.

- وأشار(Townsley et al., 2015) في دراستهم التي جاءت بعنوان: "اختيار أهداف السرقة: دراسة مقارنة عبر الوطنية"، التي هدفت إلى كشف امكانية تعميم نموذج اختيار مشتق نظريًا حول اختيار الجناة للهدف المناسب، من خلال اتباع نهج الاختيار المكاني المنفصل، وتأثير العوامل

على مستوى البيئة والجاني على وضع السطو السكني في هولندا والمملكة المتحدة وأستراليا من خلال الجمع بين بيانات السطو التي تم مسحها من جميع مناطق الدراسة في نموذج إحصائي واحد، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: يتأثر احتمال اختيار الجاني منطقة للسطو على نحو إيجابي بالقرب من منزله، ونسبة الأهداف التي يسهل الوصول إليها، والعدد الإجمالي للأهداف المتاحة، علاوة على ذلك في اثنتين من مناطق الدراسة الثلاث، يتأثر الجانحون الأحداث الذين تقل أعمارهم عن السن القانوني للقيادة بدرجة أكبر بقرب الهدف من المجرمين البالغين، كما أشارت الاختبارات اللاحقة إلى أن حجم هذه التأثيرات يختلف اختلافًا كبيرًا بين مناطق الدراسة.

- واجرى(Matsueda, etal., 2006) دراسة بعنوان " ردع الجانحين: نموذج اختيار عقلاني للسرقة والعنف" وتبحث هذه الدراسة في السلوك الإجرامي من منظور الاختيار العقلاني، وهي مجموعة المبادئ السلوكية التي تقوم عليها المؤسسات القانونية، واستخدم المؤلفون نهج المنفعة الذاتية وتم تحديد نماذج التعلم التجريبي لتشكيل تصورات المخاطر ونماذج الاختيار العقلاني للسرقة والعنف، وقد تم تقدير النماذج باستخدام لوحة البيانات عن الشباب المعرضين لمخاطر عالية من استطلاع دنفر للشباب باستخدام التأثيرات العشوائية لنماذج (Tobit) للمخاطر المتصورة والنماذج السلبية ذات الحدين لتهم الأفعال الإجرامية، ووجد المؤلفون دعمًا لنموذج الاختيار العقلاني كما تم تتبع المخاطر المتصورة من خلال نموذج تحديث بائزي حيث تكون تصورات المخاطر الحالية دالة لتصورات المخاطر السابقة بالإضافة إلى المعلومات الجديدة القائمة على الخبرة مع الجريمة والاعتقال وملاحظات الأقران، السرقة والعنف هما نتيجة لخطر الاعتقال، والمكافآت النفسية الذاتية (بما في ذلك الإثارة والوضع الاجتماعي)، والفرص المتصورة.

التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يجد الباحثون أنّ دراسة (Neissl, Botchkovar, Antonaccio & Hughes,2019) ترى بأن كلا الجنسين لديهم تصورات مختلفة للعقوبات والمكافآت الناتجة عن ارتكاب السرقة، وهذا ما أكدته دراسة (Jacobs, Cherbonneau, 2019)، في حين أكّدت دراسة (Neissl, Botchkovar, Antonaccio & Hughes,2019) أن هناك اختلاف بين الجنسين في المكافآت المتحصلة عن السرقة نتيجة فروقات الخبرة الشخصية المباشرة وغير المباشرة. أما دراسة كل من (Vandeviver & Bernasco, 2019) و Townsley,. (etal., 2015) فقد أشارتا إلى دور الهدف(الموقع) في تهيئة الفرصة لارتكاب السرقة، وفي ما يتعلق بالفرص المتصورة للمكافآت فقد أشارت إليها دراسة (Matsueda, etal., 2006)، وفي دراسة (الفواعير، 2017) ودراسة (الشديفات والرشيدي، 2016)، ودراسة (المراشدة،2009)، ودراسة(العتيلي، 2008)، فقد أظهرت النتائج فروقًا بين الجنسين في دوافع ارتكاب جريمة السرقة، ودور بعض متغيرات الخصائص الديموغرافية في ارتكاب السرقة. أما دراسة (عبد الهادي، 2016) فقد ركزت على دور المجني عليه في تهيئة الفرصة للجاني في ارتكاب السرقة. في حين جاءت دراسة (الزواهرة،2010) للتأكيد على دور البطالة والفقر في ارتكاب جريمة السرقة، الا ان الدراسة الحالية تأتي كمحاولة لتفسير جريمة السرقة في ضوء فرضيات نظرية الاختيار العقلاني ولتعرُّف العلاقة بين عناصر (الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر) في ارتكاب جريمة السرقة، وبهذا تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها دمجت متغيرات الدراسة في دراسة واحدة.

منهجية الدراسة: تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية، التي اعتمدت على المنهج المسحي لتحقيق أهدافها، حيث تم استخدام هذا المنهج لتفسير ارتكاب جرائم السرقة في المجتمع الأردني في ضوء نظرية الخيار العقلاني، بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من نزلاء "مركز اصلاح وتأهيل الجويدة (للذكور والاناث)"، "ومركز اصلاح وتأهيل ماركا للذكور" من مكرري جرائم السرقة والصّادر بحقهم أحكام تتراوح مدتها بين سنة ولغاية 3 سنوات، حيث بلغ مجتمع الدراسة (1296) نزيل ونزيلة (إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، 2020). ونظرًا لظروف المؤسسة الأمنية التي لا تسمح باتصال الباحثين مع المبحوثين على نحو مباشر، ولتسهيل إجراءات جمع البيانات شكّل قسم الدراسات في الإدارة فريق عمل من قبل العاملين في القسم مهمته توزيع أداة الدراسة وجمع بياناتها بالتواصل المباشر مع افراد العينة، وقد جرى تنظيم جلسة عمل طويلة من قبل الباحثين مع فريق العمل وتوجيهه لكيفية مساعدة المبحوثين الذين لا يستطيعون تعبئة الاستبيانات. وقد تم اختيار أفراد عينة الدراسة بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة بالاعتماد على الكشوف الرسمية لأسماء النزلاء والنزيلات بحيث يتم اختيار نزيل واحد من كل سبعة نزلاء. وتم تطبيق أداة الدراسة أولًا على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة وخارج عينتها مكونة من (35) نزيل ونزيلة؛ وذلك بهدف التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة، وبعد إجراء ذلك تم تطبيق أداة الدراسة على النزلاء من مرتكبي جرائم السرقة خلال فترة التطبيق والقادرين على الإجابة والتعبير عن آرائهم حول أسئلة الاستبيان، وبعد الانتهاء من عملية اختيار العينة والتطبيق النهائي التي استمرت لمدة (4) أسابيع، تم استرجاع ما مجموعه (189) استبانة، وبعد مراجعتها للتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي وجد أن (8) منها غير مكتملة للبيانات، وبذلك يكون حجم الاستبيانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (181) استبانة، تشكل ما نسبته 13.7% من مجتمع الدراسة الكلي. والجدول (1) يوضح الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الجدول (1) التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	152	83.98
	أنثى	29	16.02
	المجموع	**181**	**100**
العمر	25 – 18	52	28.73
	35 - 26	73	40.33
	45 - 36	40	22.10
	45 عام فأكثر	16	8.84
	المجموع	**181**	**100**

ويتبين من الجدول (1) أنّ غالبية أفراد عينة الدراسة من النزلاء الذكور وبنسبة (83.98) بينما بلغت نسبة النزيلات من الاناث (16.02)، وكانت الغالبية من الفئة العمرية (26-35) وبنسبة مئوية (40.33%) تليها الفئة العمرية (18-25) وبنسبة مئوية (28.73)، أما الفئة العمرية (36-45) فقد جاءت بنسبة مئوية (22.10)، بينما جاءت الفئة العمرية (46 عام فأكثر) بالمرتبة الاخيرة وبنسبة (8.84).

أداة الدراسة: ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء مقياس خاص بالدراسة من خلال خبرة الباحثين، والاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة التي بحثت بموضوع الدراسة وقد تكونت أداة الدراسة بصورتها الأولية من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويتضمن المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة التي شملت (النوع الاجتماعي، العمر).

الجزء الثاني: ويتضمن (42) فقرة موزعة على (3) مجالات رئيسة التي تضمنت:

1. مجال الانخراط المبدئي: ويهدف الى قياس مدى توافق ارتكاب جريمة السرقة مع افتراضات نظرية الخيار العقلاني من حيث اقتناع وسعي مرتكبي جريمة السرقة للانخراط مع الأشخاص الآخرين من مرتكبي جرائم السرقة، وتضمن هذا المجال على (16) فقرة.
2. مجال الحدث الجرمي: ويهدف الى قياس مدى توافق ارتكاب جريمة السرقة مع افتراضات نظرية الخيار العقلاني من حيث اقتناع مرتكبي جريمة السرقة من إمكانية ارتكاب جريمة السرقة وعدم وجود الحماية، وتضمن هذا المجال على (16) فقرة.
3. مجال الانغماس المستمر: ويهدف الى قياس مدى توافق ارتكاب جريمة السرقة مع افتراضات نظرية الخيار العقلاني من حيث اقتناع مرتكبي جريمة السرقة من قدراتهم في الاستمرار على ارتكاب جريمة السرقة، وتضمن هذا المجال على (10) فقرات.

صدق وثبات أداة الدراسة: تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة باستخدام اسلوب الصدق الظاهري – صدق المحكمين-، والصدق البنيوي - الاتساق الداخلي –، كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا؛ وذلك بالاعتماد على نتائج العينة الاستطلاعية المكونة من (35) نزيل ونزيلة من مجتمع الدراسة.

أولًا: صدق الأداة

الصدق الظاهري: تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، وذلك بعرضها في صورتها الأولية على(10) من المحكمين من أصحاب الاختصاص بموضوع أداة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس من جامعة مؤتة والعلوم الاسلامية وكلية الشرطة، وذلك لإبداء آرائهم في سلامة الفقرات ومدى انتماء كل فقرة من فقرات الأداة للمجال الذي وردت فيه، للتأكد من وضوح الفقرات وقدرتها على قياس ما وضعت لأجله ومدى وضوح تعليمات المقياس ومناسبة سلم التقدير للإجابة عن الفقرات، وعلى ضوء اتفاق آراء المحكمين تم إجراء تعديل على صياغة عدد من الفقرات، التي أجمع 80% من المحكمين على ضرورة تعديلها، بذلك تضمنت أداة الدراسة على (42) فقرة توزعت على (3) مجالات رئيسة.

صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة: تم التحقق من صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة، وذلك بحساب معامل ارتباط (Person Correlation) التوافق بين درجة الفقرة الواحدة والدرجة الكلية للمجال الذي يتضمنها، ويوضح الجدول (2) النتائج المتعلقة بمعاملات الارتباط بين الفقرات والمجالات التي تضمنتها.

الجدول (2) معاملات الارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لمجالات أداة الدراسة

المجالات	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
الانخراط المبدئي	1	0.441**	5	0.574**	9	0.562**	13	0.405**
	2	0.514**	6	0.603**	10	0.417**	14	0.394**
	3	0.369**	7	0.484**	11	0.632**	15	0.415**
	4	0.549**	8	0.301*	12	0.699**	16	0.578**
الحدث الجرمي	1	0.562**	5	0.514**	9	0.631**	13	0.602**
	2	0.601**	6	0.601**	10	0.469**	14	0.614**
	3	0.384**	7	0.449**	11	0.536**	15	0.420**
	4	0.434**	8	0.367**	12	0.411**	16	0.387**
الانغماس المستمر	1	0.578**	4	0.637**	7	0.519**	10	0.442**
	2	0.440**	5	0.549**	8	0.694**	-	-
	3	0.581**	6	0.557**	9	0.726**	-	-

**** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01).**

*** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05).**

يظهر من الجدول (2) أن فقرات أداة الدراسة في جميع مجالاتها جاءت معاملات الارتباط (Person) لها مع الدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي له ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) و(0.05) وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.301) و(0.726) مما يشير على نحو عام إلى التجانس الداخلي لفقرات أداة الدراسة لجميع مجالاتها التي شملت مجالات: الانخراط المبدئي، الحدث الجرمي، ومجال الانغماس المستمر.

الصدق التكاملي لأداة الدراسة: تم التحقق من الصدق التكاملي لأداة الدراسة بحساب معامل ارتباط التوافق (Person Correlation) بين درجة المجال الواحد والدرجة الكلية للأداة، حيث تبين أن قيم معاملات الارتباط لمجالات الأداة مع الدرجة الكلية لها تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وقد جاءت قيم معامل الارتباط على النحو التالي: الانغماس المستمر (0.445) والانخراط المبدئي (0.587) والحدث الجرمي (0.592)، مما يشير على نحو عام الى تحقق الصدق التكاملي لمجالات أداة الدراسة ككل.

ثانيًا: ثبات أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات مجالات أداة الدراسة بحساب معامل كرونباخ الفا(Cronbach Alpha)، وبالاعتماد على نتائج تطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية المكونة من 35 نزيل، وجاءت قيم معاملات الثبات كما هو موضح في الجدول (3):

الجدول (3) قيم معاملات الثبات كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) لمجالات أداة الدراسة

المجالات	عدد الفقرات	معامل ثبات كرونباخ الفا
الانخراط المبدئي	16	0.811
الحدث الجرمي	16	0.834
الانغماس المستمر	10	0.792
الأداة ككل	**42**	**0.910**

يتضح من نتائج الجدول (3) تمتع مجالات أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للأداة 0.910 وتراوحت قيم الاختبار لمجالات الأداة بين (0.792 – 0.834). وبناءً على اختبارات الصدق والثبات لأداة الدراسة المستخدمة في الدراسة الحالية التي تم تطبيقها على عينة الدراسة الاستطلاعية، فقد تم اعتماد جميع فقرات الأداة، ليصبح المقياس مكونًا من (42) فقرة، موزعة على (3) مجالات رئيسة.

عرض النتائج:

أولًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى تأثير عناصر الانخراط المبدئي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟ وللإجابة عن التساؤل تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الأول لأداة الدراسة وللمجال ككل، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عينة الدراسة نحو فقرات مجال الانخراط المبدئي

رقم الفقرة	فقرات مجال الانخراط المبدئي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
9	عدم حصولي على عمل يحقق لي دخل يدفعني للسرقة.	3.39	1.06	1	متوسط
1	صديقي علمني طرق وأساليب السرقة.	3.26	1.18	2	متوسط
2	العائد من السرقة التي أحصل عليها أكبر من ألم العقوبة.	3.24	1.10	3	متوسط
8	السرقات تسد حاجتي الماسة للمال.	3.19	1.07	4	متوسط
13	تكراري للسرقة أكسبني خبرات كافية في ارتكابها.	3.12	1.12	5	متوسط
16	أقمت صداقات وعلاقات كثيرة خلال ارتكاب سرقاتي.	3.09	1.14	6	متوسط
4	أخطط جيدا قبل ارتكاب السرقة.	3.08	1.09	7	متوسط
5	فائدتي من السرقة أكثر من تكلفتها بالنسبة لي.	3.07	1.12	8	متوسط
7	أهتم بانطباعات وآراء زملائي حول قدرتي على السرقة.	3.07	1.05	9	متوسط
3	أثق بقدراتي على ارتكاب السرقة.	3.06	1.06	10	متوسط
15	السرقات تتضمن مغامرات محببة لي.	2.96	1.20	11	متوسط
6	يدعوني أصدقائي للتخطيط لتنفيذ جريمة السرقة	2.96	1.12	12	متوسط
12	حصولي على مكانة اجتماعية بين أقاربي يدفعني للسرقة.	2.94	1.11	13	متوسط
14	أشعر بذاتي حين أسرق.	2.94	1.15	14	متوسط
10	أجد سهولة في تنفيذ السرقة.	2.94	1.03	15	متوسط
11	سرقت تحت ضغط الأصدقاء.	2.83	1.07	16	متوسط
-	**المستوى العام لمجال الانخراط المبدئي**	**3.07**	**0.96**	-	**متوسط**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (4) أن المستوى العام لمجال الانخراط المبدئي في ارتكاب جريمة السرقة جاء متوسطًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.07) بانحراف معياري (0.96)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات (2.83– 3.39)، وجاءت في المرتبة الاولى الفقرة (9) التي تنص على "عدم حصولي على عمل يحقق لي دخل يدفعني للسرقة."

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى تأثير عناصر الحدث الجرمي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الثاني لأداة الدراسة والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات عينة الدراسة نحو فقرات مجال عناصر الحدث الجرمي

رقم الفقرة	فقرات مجال عناصر الحدث الجرمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	وجود دوريات للشرطة يُعيق قيامي بالسرقة.	3.95	1.15	1	مرتفع
1	عدم وجود حماية حديدية على نوافذ المسكن تدفعني للسرقة.	3.94	1.21	2	مرتفع
5	المسكن المنعزل عن المساكن الأخرى تكون سرقته أسهل.	3.71	1.28	3	مرتفع
4	أسرق المسكن في حال غياب أصحابه.	3.66	1.24	4	متوسط
7	أجد سهولة في سرقة المساكن التي أبوابها سهلة الدخول.	3.65	1.20	5	متوسط
13	وجود أجهزة إنذار في المسكن يمنعني من سرقته.	3.64	1.23	6	متوسط
3	وجود الحدائق في محيط المسكن يساعدني في السرقة.	3.62	1.16	7	متوسط
6	أسرق المساكن التي يبدو عليها الثراء.	3.61	1.26	8	متوسط
16	أقوم بمراقبة المكان الذي أنوي سرقته على نحو جيد قبل تنفيذ السرقة	3.60	16.1	9	متوسط
12	تحركات وعلاقات الجيران المستمرة تُصعّب على السرقة.	3.59	1.21	10	متوسط
8	المسكن المحاط بالأشجار الكثيفة سهل سرقته.	3.54	1.19	11	متوسط
11	وجود المسكن في مزرعة يُسهّل عملية سرقته.	3.44	1.13	12	متوسط
9	لا أسرق في الأماكن غير المألوفة لي.	3.40	1.25	13	متوسط

رقم الفقرة	فقرات مجال عناصر الحدث الجرمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
14	عدم وجود أبواب خلفية للمسكن يمنعني من السرقة.	3.40	1.13	14	متوسط
10	أبتعد عن سرقة المساكن التي يحتاج الوصول إليها مسافات طويلة.	3.37	1.19	15	متوسط
15	المساكن المرئية للشارع تمنعني من السرقة.	35.3	1.21	16	متوسط
	المستوى العام لمجال الحدث الجرمي	**59.3**	**90.0**	-	**متوسط**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (5) أن المستوى العام لمجال الحدث الجرمي قد جاء متوسطًا وهذا يتوافق مع مبادئ نظرية الخيار العقلاني من حيث تأثير عناصر الحدث الجرمي في ارتكاب جريمة السرقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة من مرتكبي جرائم السرقة (3.59) بانحراف معياري (0.90)، وجاء في المرتبة الاولى والثانية والثالثة على التوالي الفقرة (2) التي تنص "وجود دوريات للشرطة يُعيق قيامي بالسرقة " والفقرة (1) التي تنص على" عدم وجود حماية حديدية على نوافذ المسكن تدفعني للسرقة " والفقرة (5) التي تنص" المسكن المنعزل عن المساكن الأخرى تكون سرقته أسهل".

ثالثًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى تأثير عناصر الانغماس المستمر في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟ وللإجابة عن هذا التساؤل تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الثالث لأداة الدراسة وللمجال ككل، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لاستجابات عينة الدراسة نحو فقرات مجال عناصر الانغماس المستمر

رقم الفقرة	فقرات مجال عناصر الانغماس المستمر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
8	أحافظ على علاقات صداقة قوية مع مرتكبي جرائم السرقة	3.24	1.09	1	متوسط
10	لدي معرفة ومهارات كافية بعدم إثارة الشكوك حولي في حال ارتكابي للسرقة.	3.18	1.11	2	متوسط
7	أحرص على عدم تركي آثار أو أدلة جنائية في مسرح الجريمة	3.15	1.07	3	متوسط
9	أبيع المسروقات لأشخاص أثق بهم.	3.14	1.12	4	متوسط
2	نجحت في ارتكاب السرقات التي عجز عن ارتكابها الآخرين.	3.11	1.07	5	متوسط
4	أصبح اعتمادي المالي على السرقة.	3.11	1.08	6	متوسط
5	أختار العمل الذي يسهل لي ارتكاب السرقة.	3.10	1.19	7	متوسط
6	لدي المعرفة والخبرة الكافية في اختيار الأهداف المناسبة للسرقة.	3.09	1.13	8	متوسط
3	أشعر بمكانتي بين أصدقائي من مرتكبي جرائم.	3.08	1.04	9	متوسط
1	أتجه إلى السرقة من أجل الاستمتاع بالحياة.	2.92	1.26	10	متوسط
-	**المستوى العام لمجال الانغماس المستمر**	**3.11**	**0.84**	-	**متوسط**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (6) يتضح أن المستوى العام لمجال الانغماس المستمر جاء متوسطًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة من مرتكبي جرائم السرقة (3.11) بانحراف معياري (0.84) وهذا يتوافق مع مبادئ نظرية الخيار العقلاني من حيث تأثير عناصر الانغماس المستمر في ارتكاب جريمة السرقة، أما على مستوى فقرات هذا المجال فقد حققت جميع الفقرات على مستوى إجابة متوسطة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة عن الفقرات (2.92 – 3.24)، وجاءت الفقرة (8) في المرتبة الاولى التي تنص على " أحافظ على علاقات صداقة قوية مع مرتكبي جرائم السرقة" والفقرة (10) في المرتبة الثانية التي تنص على " لدي معرفة ومهارات كافية بعدم إثارة الشكوك حولي في حال ارتكابي للسرقة " والفقرة (7) في المرتبة الثالثة التي تنص على " أحرص على عدم تركي آثار أو أدلة جنائية في مسرح الجريمة "،

رابعًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) نحو تأثير عناصر" الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن التي تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر)؟ وللإجابة عن التساؤل تم إجراء الاختبارات الإحصائية التحليلية للكشف عن الاختلاف بين وجهات نظر لإجابات أفراد عينة الدراسة وفي ما يلي عرض للنتائج:

1- الفروق باختلاف متغير النوع الاجتماعي

الجدول (7) نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير النوع الاجتماعي

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الانخراط المبدئي	ذكر	152	3.11	1.10	179	1.33	19.0
	أنثى	29	2.77	1.11			
الحدث الجرمي	ذكر	152	3.84	1.06	179	1.44	15.0
	أنثى	29	3.50	0.66			
الانغماس المستمر	ذكر	152	3.18	1.12	179	*2.11	03.0
	أنثى	29	2.63	0.95			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (7) يتضح ما يلي:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر الانخراط المبدئي والحدث الجرمي" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.33) و (1.44) على الترتيب وهي قيم غير داله إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر الانغماس المستمر باختلاف متغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.11*) وهي قيمة داله إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ويتضح من قيم المتوسطات الحسابية في الجدول (7) أن الفروق لصالح الذكور من عينة الدراسة الذين بلغ متوسط إجاباتهم (3.18) مقابل (2.63) للإناث.

2- الفروق باختلاف متغير العمر:

الجدول (8) نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين لاختبار الفروق بين وجهات نظر عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير العمر

المجالات	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الانخراط المبدئي	أقل من 25	52	3.35	1.02	3.81*	00.0
	25 – 34	73	3.08	1.13		
	35 – 45	40	2.80	1.07		
	أكثر من 45	16	2.71	1.27		
الحدث الجرمي	أقل من 25	52	4.04	0.89	3.05*	00.0
	25 – 34	73	3.86	0.99		
	35 – 45	40	3.45	1.12		
	أكثر من 45	16	3.59	1.22		
الانغماس المستمر	أقل من 25	52	3.43	1.09	3.25*	00.0
	25 – 34	73	3.22	1.16		
	35 – 45	40	2.74	1.06		
	أكثر من 45	16	2.86	0.88		

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (8) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بين وجهات نظر عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير العمر، حيث بلغت قيم (F) المحسوبة (3.81) و(3.05) و(3.25)، وهي قيم داله إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد مصادر الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية في الجدول (9).

الجدول (9) نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير العمر

المجالات	الفئات	الوسط الحسابي	أقل من 25	25 – 34	35 – 45	أكثر من 45
الانخراط المبدئي	25 – 18	3.35	-	0.27	0.55*	0.64*
	35 - 26	3.08	-	-	0.28	0.37
	45 - 36	2.80	-	-	-	0.09
	45 عام فأكثر	2.71	-	-	-	-
الحدث الجرمي	25 – 18	4.04	-	0.18	0.59*	0.45*
	35 - 26	3.86	-	-	0.41*	0.27
	45 - 36	3.45	-	-	-	-0.13
	45 عام فأكثر	3.59	-	-	-	-
الانغماس المستمر	25 – 18	3.43	-	0.21	0.69*	0.57*
	35 - 26	3.22	-	-	0.48*	0.36
	45 - 36	2.74	-	-	-	-0.12
	45 عام فأكثر	2.86	-	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).**

يتضح من نتائج الجدول (9) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (18- 25) سنة، الذينبلغ متوسط إجابتهم نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة (3.35) و (4.04) و (3.43) على الترتيب، وهذه القيم هي أعلى من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ الفرق الأعلى بين المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة نحو مستوى تأثير عناصر "الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة باختلاف متغير العمر (0.64) و (3.59) و (0.69) وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.05).

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى تأثير عناصر الانخراط المبدئي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟

تتفق النتائج التي تم التوصل إليها مع ما جاء في دراسة (الفواعير، 2017) في ما يتعلق بتأثير العامل الاقتصادي على الجنسين في ارتكاب جريمة السرقة، ويتفق ذلك أيضا مع دراسة كل من (الشديفات والرشيدي، 2016) من حيث تأثير الظروف والاوضاع الأسرية التي تشكل مناخًا اجتماعيًا ملائمًا لممارسة جريمة السرقة. وكذلك يتفق مع دراسة (الزواهرة، 2010) في أنّ الفقر والبطالة تدفع لارتكاب جريمة السرقة. وتتفق أيضًا مع دراسة (المراشدة، 2009) حول العلاقة بين ارتكاب جريمة السرقة والدخل المتدني. وكذلك تتفق أيضًا مع دراسة (العتيلي، 2008) حول تأثير البطالة على ارتكاب جريمة السرقة. وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (1) التي تنص على "صديقي علمني طرق وأساليب السرقة" ويتفق ذلك مع دراسة (الشديفات والرشيدي، 2016) بأنّ جماعات الأصدقاء ورفاق السوء لهم دور كبير في دفعهم نحو ارتكاب جريمة السرقة، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (2) التي تنص على" العائد من السرقة التي أحصل عليها أكبر من ألم العقوبة"، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Jacobs & Cherbonneau, 2019) ودراسة (Neissl, Botchkovar, Antonaccio & Hughes, 2019) بأنّ الحصول على المكافآت من جريمة السرقة أكثر أهمية من العقوبة، ويمكن تفسير نتائج الدراسة مع ما أشارت إليه نظرية "تباين الفرص": (Cloward & Ohlin, 1960)، أنّه في حال إغلاق الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف، يظهر نماذج للفرص المنحرفة – غير المشروعة – لتحقيق الأهداف.

تؤكّد هذه النتائج ما يراه الباحثين بأنّ الجريمة تصبح جذّابة للفرد حينما يقتنع بأنه سيحصل على أرباح كثيرة مُقابل تكاليف قليلة، وقد يكون

دافعهم لارتكاب الجريمة عندما يعرفون أنّ آخرين قد حققوا درجات كبيرة ونجحوا في ارتكاب جرائمهم؛ حيث ينظر الجناة إلى خيارات متعددة من أجل إشباع حاجاتهم بعضهم، ويتحكم في عملية الانخراط في الجريمة العديد من العوامل منها: الخبرات السابقة والتجارب بما فيها النواحي الأخلاقية، ونظرتهم إلى أنفسهم، والقدرة على التخطيط والتنفيذ، وهذه التجارب تتأثر أيضًا في مجموعة من العوامل ومنها: الخصائص الفردية، والتنشئة الاجتماعية، والخصائص الاجتماعية والديمغرافية (الجندر والطبقة).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى تأثير عناصر الحدث الجرمي في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟

تتفق هذه النتائج جميعها مع دراسة (عبدالهادي، 2016) ودراسة (Vandeviver & Bernasco, 2019) ودراسة (Townsley, et al., 2015) ودراسة (Matsueda, etal., 2006)، التي أشارت جميعها إلى أنّ اللصوص يفضلون السطو على المساكن في الأحياء ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والمساكن المنفصلة، والمساكن المكونة من طابق واحد، والمساكن التي اعتاد اصحابها مغادرتها وتركها دون اتخاذ تدابير الأمن والسلامة، اضافة إلى اغتنام الفرص المتصورة بعدم وجود الرقابة الأمنية وعدم وجود حماية على المسكن مما يجعلها أهداف سهلة الوصول إليها. ويمكن تَفسِير نتائج الدراسة مع ما أشار إليه (Cohen & Felson, 1978) في نظريتهم "النشاطات الرتيبة" عن الهدف المناسب، الذيقد يكون شخصا أو شيئا ما، وغياب الرقابة القادرة، كما أشار كوهن وفيلسون إلى أنّ النشاطات الرتيبة وخاصة في ما يتعلق بالمسافة بين السكن والعمل، الذيمن شأنه أن يخلق فرصا مناسبة لارتكاب الجرائم، ويمكن تفسير نتائج الدراسة أيضًا مع ما أشار إليه (Hindling & Gottfredson & Garofalo,1978) في نظريتهم " نظرية أسلوب الحياة" بأنّ أسلوب الحياة أو الأنماط الحياتية قد تقود أناس معينين أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مجني عليهم، وأسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط ولكن أوقات الترويح أيضا، ويُعزى ذلك إلى أنّ العوامل التي دفعت الشخص للانخراط بالجريمة – في المجال الأول - هي ذات علاقة عضوية على نحو القرار المتخذ، فعندما يتم اتخاذ القرار بارتكاب الجريمة، على الشخص أن يحدد نوع الجريمة المرتكبة، وهذا ما يُسمى الحدث الجرمي، وهذا القرار يتأثر في مجموعة من العوامل ومنها: الموقف الآني الفردي، ومدى حاجة الشخص الماسة للمال، أو وجود شخص مُقرب إليه يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وهنا يختار الشخص الهدف (سرقة منزل) اعتمادًا على التكلفة والمنفعة، أي أنّ الشخص يحاول تعظيم المنافع أو المكاسب والإقلال من التكاليف أو الخسائر ما أمكن من خلال ارتكابه للجريمة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى تأثير عناصر الانغماس المستمر في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن؟

تتفق هذه النتائج مع دراسة (Matsueda, etal., 2006)، التي أشارت إلى أنّ السارقين يتولد لديهم المهارة والمعرفة الكافية والخبرة في ارتكاب جريمة السرقة من خلال تكرار ارتكابها، وكذلك وجود علاقات صداقة قوية بين الأقران، وتتفق أيضًا مع دراسة (الشديفات و الرشيدي، 2016)، بأنّ جماعات الأصدقاء و ورفاق السوء لهم دور كبير في دفع أصدقائهم نحو ارتكاب السرقة، وكذلك تتفق النتائج مع دراسة (Neissl, Botchkovar, Antonaccio & Hughes, 2019)، التي أشارت إلى أنّ المكافآت المتصورة يتم اكتسابها على الأرجح من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة مع ارتكاب جريمة السرقة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة (1) التي تنص على" أتجه إلى السرقة من أجل الاستمتاع بالحياة". وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Jacobs & Cherbonneau, 2019)، التي أشارت إلى أنّ الإجرام السلبي هو سلوك خبيث وحاقدي ومُدمّر غرضه عادة ما يكون للمتعة (أي إشباع قصير المدى) أكثر من كونه وسيلة (أي زيادة الموارد) أو معياري(أخلاقي).

وتؤكّد هذه النتائج ما يراه الباحثين بان هنالك مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالتغيرات الفردية مثل الاحتراف بالسرقة، حيث يتولّد لدى الجاني الاعتزاز بالمهارات والمعرفة، وشعوره بأنّ نجاحاته المتوالية تقلل فرص الخطورة وتزيد من النجاح وسهولة اختيار الأهداف، وهذا ينعكس على تطوير مهاراته للتعامل مع الشرطة في عدم تركه آثارًا أو أدلة في مسرح الجريمة، وكذلك في تكوين أسلوبًا جرميًا خاصًا به، وأيضًا معرفة أماكن وانتشار الدوريات الأمنية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) نحو تأثير عناصر" الانخراط المبدئي والحدث الجرمي والانغماس المستمر" في ارتكاب جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن التي تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر)؟

1- الفروق باختلاف متغير النوع الاجتماعي

تتفق النتائج مع دراسة كل من (الفواعير، 2017)، ودراسة (الشديفات والرشيدي، 2016)، ودراسة (المراشدة، وآخرون، 2013)، ودراسة (العتيلي، 2008)، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو العوامل الاقتصادية والدينية والثقافية والاجتماعية كعوامل أساسية في ارتكاب جريمة السرقة وفقا لمتغير النوع الاجتماعي، وبين مستوى منخفض الأهمية ومتوسط الأهمية، ويمكن تفسير ذلك الى أنّ مستوى دخولهم الشهرية متدنية ويقعون تحت خط الفقر، وأنّ طبيعة السكن في المدن الحضرية والكبيرة والصناعية أكثر انتشارًا للجريمة فيها من القرى والأرياف والبوادي، لأنّ كثرة

السكان في المدينة وكثافتهم وتنوعهم، والقيم المادية والمعايير الاقتصادية التي تسود في المدن الصناعية الكبرى، واختلاف التنشئة الاجتماعية، قد تولد صراعًا ماديًا بين الطبقات، كل ذلك يؤثر بالضرورة في العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الافراد بعضهم بعضًا، اضافة الى الظروف والاوضاع الأسرية المحيطة بمعظم أفراد العينة قد شكلت مناخًا اجتماعيًا ملائمًا لممارسة الجريمة.

ويمكن تفسير نتائج الدراسة مع ما أشار إليه جون هاجان وزملاؤه (Hagan et al., 1989) في نظريتهم "ضبط القوة" التي دمجت نظريتي الصراع والضبط الاجتماعي لتفسير الجريمة والسلوك المنحرف، حيث يعتقد الباحثون أنّ علاقات العمل بما فيها من سلطة وقوة وتدرج تنعكس على العلاقات الأسرية، وبما أنّ علاقات العمل تعتمد على الجندر(النوع) والجنس، فتختلف الأدوار الاجتماعية عند الاناث ويتبع ذلك بالضرورة القيم والتوقعات الاجتماعية، هذه النظرية تنطلق من فرضية أساسية مؤداها أنه كلما زادت الأسرة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجريمة بين الذكور والاناث (موثق في: الوريكات، 2013، ص417).

ويمكن تفسير نتائج الدراسة ايضا في ما يتعلق بجريمة السرقة لدى الاناث مع ما أشارت إليه فريدا أدلر (Adler,1975) في نظريات الحتمية الاقتصادية والاجتماعية، بأنّ جرائم النساء تمثل نوعًا من الاحتجاج على مجتمع يحكمه ويتحكم به الرجال، وأنّ المرأة بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد تأثر دورها، وهكذاأثر ذلك في الجريمة والسلوك المنحرف لها، فبدأت ترتكب جرائم ذات طبيعة رجولية كالسرقة، ويمكن تفسير ذلك أيضًا مع ما أشارت إليه ريتا سايمون(Simon,1975) التي حاولت اختبار نظرية أدلر، حيث وجدت بناءً على دراسة جرائم الاناث للأعوام (1953، 1963، 1972) زيادة ملحوظة في جرائم الاناث وخاصة ذات الطابع الاقتصادي في حال توفر الفرصة، في حين حاولت فينمان ونافين (Feinman & Naffin,1986,1987,1994) في نظريتهما "نظرية التهميش الاقتصادي" الاضافة الى مدخل الفرصة، حيث تعتقد بأنه لا يوجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة، وفي ظل هذه الظروف تزداد جرائم النساء خصوصًا السرقات الجنحوية، ويعتقدن أنّ ذلك رد عقلاني على الفقر والبطالة وعدم وجود الأمن الاقتصادي وتدني الاجور(موثق في: الوريكات، 2013، ص415)، وفي ما يتعلق باختلاف الذكور عن الاناث في الانغماس المستمر بالسرقة، فقد يُعزى الى اتّسام جرائم الذكور في أغلب الأحيان بالعنف والقسوة والبطش وهو أكثر جسارة من المرأة على ارتكاب جرائم السرقة بالإكراه وحمل السلاح والابتزاز واقتحام المنازل والسطو.

2- **الفروق باختلاف متغيرالعمر:**

قد يُعزى سبب ارتكاب السرقة من قبل هذه الفئة العمرية إلى أنّ هذه الفئة تطمح الى اثبات وجودهم من خلال ايجاد دخل خاص بهم وتكوين أسرة خاصة بهم، فيلجأ لتحقيق الاستقرار المادي والأسري من خلال ارتكاب السرقة. وقد يكون من أجل الاستمتاع بالحياة دون حساب العواقب للفعل المرتكب، وهذا ما أشار اليه (Jacobs & Cherbonneau, 2019)، بأنّ عدم الأهمية للعواقب الناجمة عن السرقة، تُطلق العنان لسلوك طائش غير مسؤول، كما أنّ وجود رفاق السوء يلعب دورًا في تشجيعهم على ممارسة وارتكاب السرقة، ويمكن أن تُشير نتائج الدراسة إلى أنّ الفقر والبطالة متلازمان وهما ذات تأثير مباشر في ارتكاب الجريمة من قبل أفراد العينة، وهذا ما أشارت اليه دراسة كل من (المراشدة، وآخرون، 2013)، ودراسة(الزواهرة، 2010)، ودراسة(العتيلي، 2008)، التي بينت أنّ الفقر والبطالة وتدني الدخول يدفع الى السرقة، وقد يُعزى ذلك الى أنّ هذه الفئة اكثر حيوية ونشاطًا وقدرة على ارتكاب السرقة، خصوصًا بعض السرقات الجنائية التي تتطلب قوة جسمية ومهارة عالية في ارتكابها.

التوصيات: في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. تحقيق العدالة الاجتِمَاعِيّة للجميع من خلال وضع نظم قانونيّة من قبل السلطة التشريعية تؤدي إلى تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة، بحيث تكون هذه النظم داعمة وضامنة ومقبولة اجتِمَاعِيًّا من فئات المجتمع كافة.
2. تعزيز الوظيفة التكاملية للشرطة، لأنها الجهة المختصة في حماية الممتلكات العامة والخاصة وتنفيذ القانون، من خلال التركيز على جريمة السرقة لتعرُّف نمطها ومكان حدوثها وظروف حدوثها ودوافع الجناة، وطرق ارتكاب الجريمة المتنوعة، الذي من شأنه التأثير في الوقاية من الجريمة وضبط السلوك الجنائي.
3. إجراء دراسات تتضمن بناء نموذج افتراضي يُسمى "التوقف عن السرقة" من خلال عمليات إعادة التقييم المتمثلة في الأحداث الحياتية (كالزواج مثلًا ورقابة الجيران،...الخ)، وعوامل أخرى مرتبطة على نحو مباشر بالأحداث الجنائية نفسها.

المصادروالمراجع

الشديفات، أ، الرشيدي، م. (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الاردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح والتأهيل، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 43(5).

العتيلي، ع. (2008). أنماط العلاقات السائدة بين النزيلات في مركز الإصلاح والتأهيل (الجويدة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،الأردن.

الوريكات، ع. (2013). نظريات علم الجريمة. (ط2) الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

المراشدة، خ. الخدّام، ح. الرواشدة، م.(2013). الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة (2000-2008) دراسة سوسيولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 41(2)، 189-226.

الزواهرة، ح. (2010). محددات جريمة السرقة من وجهة نظر نزلاء مركز اصلاح وتأهيل بيرين: دراسة ميدانية في محافظة الزرقاء، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

الفواعير، س. (2017). العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة البحث العلمي في التربية، (8)، 319-348.

قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، وتعديلاته.

عبدالهادي، ع. (2016). دور المجني عليه في ارتكاب الجريمة: دراسة تحليلية لنماذج من الحالات الجرمية في الدول العربية، السعودية: دار جامعة نايف للنشر والتوزيع.

مديرية الأمن العام-إدارة المعلومات الجنائية – التقرير الاحصائي للجرائم(2021) https://www.psd.gov.jo/index.php/ar

References

Williams III, F. P., & McShane, M. D. (2017). *Criminological theory*. Pearson.

Badayneh, D., Al-Khattar, A.,Al Hassan, Kh. & Al-Khuraishah, R. (2013). *Theory of Criminology*. (1st ed.). Amman: Dar Al Fikr Publishers and Distributors.

Brown, A., Stephen, E., Finn-Aage, G., (2013). *Criminology Explaining Crime and its Context.* (8th ed.). Anderson Publishing.

Cornish, D. B., & Clarke, R. V. (2002). Crime as a rational choice. Criminological theories: Bridging the past to the future, 77-96.

Agnew, R. (2003). *Criminological Theory: past to present*. LA: Roxbury publishing Company.

Jones, S. (2017). *Criminology*. (6th ed.). New York: Press 198 Madison Avenue.

Matsueda, R. L., Kreager, D. A., & Huizinga, D. (2006). Deterring delinquents: A rational choice model of theft and violence. *American sociological review*, *71*(1), 95-122.

Jacobs, B. A., & Cherbonneau, M. (2019). Reconciling emotion and rational choice: Negativistic auto theft, consequence irrelevance, and the seduction of destruction. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 56(6), 783-815.

Neissl, K., Botchkovar, E. V., Antonaccio, O., & Hughes, L. A. (2019). Rational choice and the gender gap in crime: Establishing the generality of rational choice theory in Russia and Ukraine. *Justice quarterly*, *36*(6), 1096-1121.

Vandeviver, C., & Bernasco, W. (2020). "Location, location, location": effects of neighborhood and house attributes on burglars' target selection. *Journal of Quantitative Criminology*, *36*, 779-821.

Cromwell, P. F., Olson, J. N., & D'Aunn Wester Avary. (1991). Breaking and entering: An ethnographic analysis of burglary (Vol. 8). Newbury Park, CA: Sage.

Townsley, M., Birks, D., Bernasco, W., Ruiter, S., Johnson, S. D., White, G., & Baum, S. (2015). Burglar target selection: a cross-national comparison. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, *52*(1), 3-31.

Cloward, R., & Ohlin, L. (1960). *Delinquency and opportunity: A theory of delinquent gangs*. New York: free press.

Opp, K. (1997). *Limited rationality and crime*. Aldershot, England: Ashgate Dartmouth.

Adler, F.. (1975). *Sisters in Crime: The Rise of the New Female Criminal*. New York: McGraw-Hill.

Hagan, J. (1989). Why is there so little criminal justice theory? Neglected macro-and micro-level links between organization and power. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, *26*(2), 116-135.

Hindelang, M. J., Gottfredson, M. R., & Garofalo, J. (1978). *Victims of personal crime: An empirical foundation for a theory of personal victimization*. Cambridge, MA: Ballinger.

Cohen, L. E., & Felson, M. (1979). Social change and crime rate trends: A routine activity approach. American sociological review, 588-608.

Simon, R. (1975). *Women and Crime*. Lexington, MA: Lexington.